

## الفصل الخامس

### الإسلام والحرية الدينية

١- اشتراط الحرية فى صحة الإسلام:

جحد المسلمون نعمة الحرية التى أتاهم الإسلام بها، ولم يجحد خلفاؤه الراشدون حقهم فيها، فكان جزاؤهم على هذا استباحتهم لدمائهم، وخذلانهم لآخر خليفة منهم، حتى مكنوا لمن سلبهم هذه الحرية، وأخذهم بالاستبداد والطغيان، فلم يكن منهم إلا أن استناموا لاستبداده، واستكانوا لطغيانه، ورضخوا لحكم القوة الذى كان لا يراعى لهم حرمة، ولا يرى لهم فى تصريفه حقاً. فلما طال عليهم الأمد نسوا ما أخذهم الإسلام به فى أول أمره من الحرية الكاملة، وتأثروا بمظاهر الاستبداد والقسوة الطاغية فيهم، حتى ظنوا فى الإسلام أنه كان يأخذ الناس بالاستبداد لا بالحرية، بل ذهبوا إلى أنه انتشر بالسيف لا بالحكمة والموعظة الحسنة.

ثم أخذوا يحملون نصوص القرآن والحديث من ذلك ما تأباه سماحة الإسلام، وما يآباه التاريخ الصحيح للدعوة، لأنهم نسوا سماحة الإسلام بعد وقوعهم فى الجمود، ونسوا التاريخ الصحيح للدعوة بعد أن تجافوا النظر فى علم التاريخ، وعكفوا على علوم

جامدة لا تفتح العقول، ولا تسمو بالتفكير، وإنما هو تزلزل ديني أخذ بخناقهم، وانحط فيه تفكيرهم.

وإنى أحب أن آخذهم أولاً بأمر لا يمكنهم أن يخالفوا فيه، لأنه من الأمور المعلومة في الدين بالضرورة، وهو اشتراط الحرية في صحة الإسلام. لأن شرط الاختيار في صحة التكليف بالإسلام وغيره مما لا يمكن النزاع فيه، ولا بأس بعد هذا في أن ندخل معهم في جدال طويل نبين به أمر نصوص القرآن والحديث التي حملوها في ذلك ما تأباه سماحة الإسلام.

وحيث أن تكون الحرية شرطاً في صحة الإسلام بالإجماع، فإذا ذهبنا إلى أن الإسلام لم يتخذ وسيلة في الدعوة تنافي هذه الحرية من حمل الناس عليها بوسائل القوة، وإنما دعاهم إليها بالحكمة والموعظة الحسنة، ليدخلوا الإسلام في حرية واختيار عن اقتناع به، وليكون إسلامهم صحيحاً يثمر فيهم ثمرته في الدنيا والآخرة، إذا ذهبنا إلى ذلك كنا متمشين مع هذا الإجماع على اشتراط الحرية في صحة الإسلام.

أما إذا ذهبنا مع أولئك الجامدين من أن ما يسمى بالحرية الدينية بدعة حديثة في عصرنا، ومن أن الإسلام انتشر في الناس بالسيف، فلم يدخلوه في حرية واختيار، وإنما دخلوه بالقهر والإكراه— إذا ذهبنا معهم إلى هذا فإننا نكون مخالفين للإجماع على اشتراط الحرية في صحة الإسلام.

ولهذا لم يستطع أولئك الجامدون أن ينكروا أن الإسلام الذى يحصل بالإكراه بالسيف أو نحوه غير صحيح، ولكنهم حاولوا تسويغه بما لا تستسيغه إلا العقول التى ألفت الجمود، فاستساغت ما تأباه العقول السليمة، ورضيت بما لا ترضاه إلا العقول التى أفسدها الجمود.

يقول أحد هؤلاء عند تفسيره لقوله تعالى فى الآية ٢٥٦ من سورة البقرة ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾: فإن قيل فكيف جاز الإكراه بالدين على الحق، والظاهر من حال المكروه أنه لا يعتقد ما أظهر؟ الجواب أن الله سبحانه بعث رسوله محمداً ﷺ يدعو الخلق إليه، ويوضح لهم السبل، ويبصرهم الدليل، حتى قامت حجة الله، واصطفى الله أوليائه، وشرح صدورهم لقبول الحق، فالتقت كتيبة الإسلام، واثتلغت قلوب أهل الإيمان، ثم نقله من حال الأذية إلى العصمة، ومن الهوان إلى العزة، وجعل له أنصار بالقوة، وأمره بالدعاء بالسيف، إذ مضى من المدة ما تقوم به الحجة، وكان من الإنذار ما حصل به الإعدار. ثم ذكر جوابا ثانيا، وهو أنهم يؤخذون أولا كرها، فإذا ظهر الدين، وحصل فى جملة المسلمين، وعمت الدعوة فى العالمين، حصلت له بمثافتهم<sup>(١)</sup> وإقامة الطاعة معهم النية، فقوى اعتقاده، وصح فى الدين وداده، إن سبق له من الله تعالى التوفيق، وإلا أخذنا بظاهرة وحسابه على الله.

(١) يقال ثافنه أى جالسه.

وزاد بعضهم فى الجواب عن ذلك أن من فائدة إكراههم على الإسلام إذا لم يعتقدوه، أن يعلم الله أن فى نسلهم من يوقن ويعتقد التوحيد، من أولادهم وأولاد أولادهم إلى من يشاء الله من نسلهم.

فهم فى هذا يعترفون بفساد الإسلام إذا لم يكن فى حالة حرية، واختيار، لإجماعهم على أن هذا شرط فى صحة الإسلام، ولا يصح أن يشترط الله تعالى ذلك فى صحته ثم يكلفنا به مع فقد شرطه، لأنه لا يكون هناك إذن معنى لاشتراطه، بل يكون فى هذا من التناقض ما يتنزه الله تعالى عنه، ولكن أنى لهم أن يذهبوا إلى أن هذا مما يتنزه عنه ولا يفعله؟ ومن السهل عليهم كلما أعجزهم جواب صحيح أن يتمحكوا بقوله تعالى: فى سورة الأنبياء - آية ٢٣ - ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ مع أن هذا لا يصل به إلى فعل ما يتنزه عنه.

ثم ندخل بعد هذا فى النصوص التى حملوها من ذلك ما تأباه سماحة الإسلام: وهى تنقسم إلى قسمين:

١- نصوص تشهد عليهم فيما ذهبوا إليه من دعوى انتشار الإسلام بالسيف، لأنها صريحة فى أنه لا إكراه على الدخول فى الدين فلا يجدون إلا أن يدعوا أن هذه النصوص منسوخة بآيات القتال وأحاديثه، لأنها كانت قبل أن تتوفر للمسلمين القوة اللازمة لإكراه الناس بالقتال على الدخول فى الإسلام، إذا لم يدخلوا فيه من غير قتال.

٢- نصوص تفرض القتال والجهاد على المسلمين فى سبيل الله تعالى، فجعلوا سبيل الله هو نشر دعوة الإسلام. وبهذا ذهبوا

إلى أنها ناسخة للنصوص السابقة، وسنبين فيما سيأتي أن القتال في الإسلام لم يكن لإكراه الناس على الدخول فيه، وإنما كان ل حمايته ممن يقاتل أهله لإكراههم على الارتداد عنه، فهو قتال في سبيل الحرية الدينية لأهله، وليس اعتداء على الحرية الدينية لغيرهم.

فأما القسم الأول من النصوص فمثل قوله تعالى في الآية ٢٥٦ من سورة البقرة ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ ، وقوله تعالى في الآية ٩٩ من سورة يونس: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ ففيه أيضا إنكار عليه أن يكره الناس على الإيمان، وكذلك قوله تعالى في الآية ١٢٥ من سورة النحل ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْ لَهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ ، فأمر بدعوتهم إلى الإسلام بطريق السلم لا بطريق الحرب، وكذلك قوله تعالى في الآية ٢٩ من سورة الكهف: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفِرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ .

فلم يُعَدَّ لمن يختار الكفر سيقاً في الدنيا يكرههم على الدخول في الإيمان، وإنما أعد لهم ناراً في الآخرة، ولا إكراه في إعداد النار في الآخرة لمن لا يؤمن، لأنه لا يعتقد أنه مستحق لجزائها، بل لا إكراه فيمن يعتقد هذا ويصر على الكفر لعناد أو نحوه، لأن في عناده أكبر دليل على أنه لا إكراه عليه.

ولا شك أن هذه النصوص صريحة في أن الإسلام يقر الحرية الدينية للناس في اعتقادهم، وفي أنه لا يكرههم على الدخول فيه بوسيلة من وسائل الإكراه، وهذا هو الذى يتمشى مع الإجماع على اشتراط الحرية والاختيار فى صحة الإسلام، ولهذا كانت دعوى نسخ هذه النصوص هى الدعوى المعول عليها عند من لا يؤمن بحق الناس فى هذه الحرية.

فلننظر فى نصوص القسم الثانى، لنرى هل تفيد نسخ هذه النصوص أو لا تفيد نسخها؟

فأول ما نزل فى شرع القتال قوله تعالى فى الآيتين ٣٩، ٤٠ من سورة الحج: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ (٣٩) ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾، فأذن فيها للمسلمين أن يقاتلوا من قاتلوهم وأخرجوهم من ديارهم فى مكة بغير حق ليفتنوهم عن دينهم، وهم قومهم من قريش الذين أكرهوهم على الهجرة من مكة إلى المدينة، ولم يأذن لهم فى قتال غيرهم ممن لم يقاتلوهم من العرب وغيرهم، فكان القتال الذى أذن فيه للمسلمين لأجل الدفاع عن دعوة الإسلام، لأجل إكراه الناس على الدخول فيه، لأنه لو كان لأجل هذا الإكراه لجاء الإذن للمسلمين فى قتال الناس جميعاً، لا فى قتال قومهم من قريش وحدهم، وحينئذ لا يكون فى الآيتين ما يفيد نسخ ما تفيد نصوص القسم الأول من حق الناس فى الحرية الدينية، وفى

عدم جواز إكراههم على الدخول في دين من الأديان، ولو كان دين الإسلام نفسه.

ثم جاء بعد هذا في شرع القتال للمسلمين قوله تعالى في الآيات ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ من سورة البقرة ﴿ وَفَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ (١١٠) وَأَقْتَلُوهُمْ حَيْثُ تَفْتَنُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَأَقْتَلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴿١١١﴾ فَإِنْ أَنهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١١٢﴾ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ أَنهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿١١٣﴾

وجاء بعد هذه الآيات قوله تعالى في الآيات ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ من سورة الأنفال، وقد نزلت في غزوة بدر : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (٣٨) وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلَّهُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣٩﴾ وَإِن تَوَلَّوْا فَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَانِكُمْ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴿٤٠﴾

وهذه الآيات من السورتين في قتال قريش أيضا فقتال المسلمين فيها رد على قتالهم له وحماية لدعوتهم، لا لإكراههم على لدخول في الإسلام، وقد نهى المسلمين عن قتالهم إن انتهوا عنه، وجاء هذا صريحا في قوله تعالى في الآية ٦١ من سورة الأنفال:

﴿ وَإِنْ جَنَّحُوا لِلسَّلَامِ فَأَجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ (٦١)

والمراد بالفتنة في قوله تعالى في الآيتين السابقتين: ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (١١٣)، فتنة المسلمين عن دينهم وإكراههم على الارتداد عنه، والمراد بكون الدين كله لله في الآيتين: كون الجزاء كله له وحده في الدنيا والآخرة، حتى لا يكون لغيره حق في الجزاء يفتن به الناس عن دينهم، يكون «الدين» بمعنى الجزاء لا بمعنى دين الإسلام.

وحينئذ يكون شأن هذه الآيات كشأن آيتي سورة الحج سواء بسواء.

ثم جاء بعد هذه الآيات في القتال قوله تعالى في الآية ٣٦ من سورة التوبة، وقد نزلت في السنة التاسعة من الهجرة: ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ (٣٦)، والمراد بهم مشركو العرب جميعاً لا قريش وحدهم، لأنهم كانوا قد انضموا إلى قريش في قتال المسلمين، فأذن لهم في قتالهم معهم، ولم يؤذن لهم في قتال غير مشركي العرب من الأمم الأخرى التي لم تقاتلهم، فيكون شأن قتال مشركي العرب مثل قتال مشركي قريش سواء بسواء.

ثم جاء في قتال غير العرب قوله تعالى في الآية ٢٩ من سورة التوبة: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا

يَحْرَمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ  
أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿١٩﴾

وهذه الآية واردة أيضاً فيمن قاتل المسلمين من طغاة الاستعمار من الروم، وأشباههم من يهود الحجاز، وكان لهؤلاء اليهود مطامع استعمارية في بلاد العرب، فلما ظهر الإسلام فيها وقف دون هذه المطامع، فحاربوه أشد حرب، وانضموا إلى مشركي العرب عليه، وآثروا أن ينصروا شركهم على توحيد الإسلام، مع أن دينهم دين توحيد لا شرك، ولكنهم كانوا يعبدون المال أكثر مما يعبدون الله تعالى، ولهذا وصفوا في الآية بأنهم لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، أى لا يؤمنون بهما حق الإيمان، كما أنهم وصفوا بأنهم لا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق الذى يجعل الحرية الدينية من حق الناس جميعاً، فيعتدون عليها فى شخص المسلمين! ويحاولون بوسائل الإغراء والإكراه أن يفتنوه عن دينهم.

وكذلك كان شأن طغاة الاستعمار من الروم، فإن المسلمين لم يعتدوا عليهم بقتال، وإنما بعث النبى ﷺ كتباً يدعوهم فيها إلى الإسلام عن حرية واختيار، لا بتهديد بقتال أو نحوه مما كان الناس يهدد بعضهم بعضاً به فى ذلك الوقت، حتى ثار بينهم من الحروب العامة المدمرة ما ثار، ولم يكن يثيرها إلا طمع بعضهم فى بعض، وتنافسهم فى سلب حرية الأمم المسالمة التى لم يكن

لها شأن في حربهم. وكانت هذه الحروب العامة المدمرة دائرة بين مملكة الفرس والروم في ذلك الوقت، وكانت حرباً آثمة كالحروب الآثمة التي تدور بين الممالك القوية في عصرنا، ولهذا وصفوا في الآية أنهم لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر إلخ. ومعنى هذه الأوصاف ظاهر فيهم أيضاً، لأنهم قابلوا مسالمة المسلمين بقتالهم، وكانوا يستخدمون فريقاً كبيراً من العرب في قتالهم للفرس، من غير أن يكون للعرب ناقة في حربهم ولا جمل، فأوا في دعوة الإسلام الجديدة خطراً على استغلالهم للعرب في هذه الحروب، وكان هذا سبباً في قتالهم الآثم للمسلمين من غير أن يقاتلوهم.

فكان قتال المسلمين لهم من أجل حماية دعوتهم منهم أيضاً، لا من أجل إدخالهم في الإسلام كرها، ولو كان من أجل إدخالهم في الإسلام كرها لجاء الإذن فيه عاماً ولم يخص به الفريق الآثم منهم. وقد وجه الإسلام كتب الدعوة إلى ممالك الأرض التي أمكنه مكاتبته في ذلك الوقت، فرد بعضها رداً حسناً، ورد بعضها رداً خشناً، كمملكة الفرس التي مزق ملكها كتاب الدعوة الذي وجه إليه، ولكنه لم يقتل الرسول الحامل لكتاب الدعوة، كما قتل الروم بعض الرسل الذين حملوا كتب الدعوة إليهم، وكذلك لم يعلن قتالا على المسلمين كما أعلنه الروم، وفي عدم ورود أمر في القرآن بقتال من بلغتهم الدعوة غير ذلك الفريق من اليهود والروم دليل على أن الأمر بقتاله لم يكن لأجل إكراهه على الدخول

فى الإسلام، بل لأجل قتاله للمسلمين، ولهذا ختمت الآية بقوله ﴿حَتَّىٰ يَمُوتُوا الْغَزِيَّةَ﴾ سورة التوبة الآية ٢٩ ولم يقل: حتى يسلموا، لأن الدخول فى الإسلام لم يكن هو الباعث على قتالهم، والصغار فى الآية هو صغار الهزيمة التى تحصل لهم، فىكون مؤقتاً بذلك الوقت، ثم لا يكون بعدها صغار لهم إذا دفعوا الجزية ورضوا بالدخول فى ذمة المسلمين لأنهم إذا دخلوا فى دولة الإسلام يكون لهم فيها مثل ما للمسلمين وعليهم مثل ما عليهم، ولا يكون هناك فرق فى المعاملة بينهم.

وحينئذ يكون شأن هذه الآية الواردة فى قتال ذلك الفريق من أهل الكتاب مثل الآيات الواردة فى قتال مشركى العرب سواء بسواء.

فهذا أشهر ما ورد من نصوص هذا القسم من القرآن فى شأن القتال وأما أشهر ما ورد فى ذلك من الحديث فقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم وهناك أحاديث أخرى ليست فى صراحة هذا الحديث، فلنكتف ببيان شأنه فى ذلك».

ويجب أن نقف أولاً وقفة فى هذا الحديث عند قوله «أمرت أن أقاتل الناس» فأمره بهذا هو الوارد فى الآيات السابقة من القرآن، وهى كما سبق واردة فى قتال من يقاتل المسلمين دون غيرهم، فىجب أن يحمل الناس فى الحديث عليهم أيضاً، ويكون المراد

بهم الناس الذين أمر بقتالهم في القرآن، لا الناس عمومًا، ولهذا لم يذهب أحد إلى حمل الناس في الحديث على العموم، ليفيد الحديث الأمر بقتال الناس جميعًا.

ويجب أن نقف ثانيًا عند قوله «يقولوا لا إله إلا الله» لأن قتالهم كما ينتهي بهذا ينتهي بانتهاهم عن قتال وإيثارهم للسلم، كما سبق في آية الأنفال، وينتهي أيضًا بهزيمتهم وقبولهم لدفع الجزية، كما سبق في آية سورة التوبة، فلا يكون في الحديث إلا الاقتصار على أحد الأسباب التي ينتهي بها القتال وتكون «حتى» في الحديث لمعنى الغاية لا لمعنى التعليل، لأن القتال في الإسلام ليس لأجل إدخال الناس في الإسلام، وإنما هو لحماية الدعوة ممن يقصدها بالقتال.

وحينئذ يكون شأن هذا الحديث الوارد في القتال كشأن الآيات الواردة في القتال سواء بسواء.

وبعد فإن المسلمين قد لقوا من قتال قريش لهم ما لم يلقوه من غيرهم ومع هذا لم ينحرف قتال المسلمين لهم عن غايته من قصد حماية الدعوة إلى قصد إدخالهم كرها في الإسلام، حتى ما بينهم من القتال بفتح المسلمين لمكة، ودخلوها بجيش عظيم لم يكن للعرب عهد بمثله.

وكان أن دعاهم النبي ﷺ قبل دخول مكة إلى التسليم من غير قتال حقنا لدمائهم، وأعطاهم أمانا عاما ذكر فيه أن من دخل الكعبة

ولم يقاتل فهو آمن، ومن دخل داره وأغلقها عليه فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان بن حرب فهو آمن، وكان أبو سفيان قد خرج من مكة مع بعض أهلها لاستطلاع هذا الجيش الذي يقصدهم، فوقع في قبضة المسلمين واختار الإسلام، فأسلم طائعا من غير أن يكرهه أحد عليه، وجعلت لداره هذه المزية تكريما للرجل الذي قاد قريشا في هذه الحرب الطويلة، ثم انتهى به الأمر إلى اختيار الإسلام، والدخول في طاعة النبي ﷺ، لأن الإسلام لا يقصد إذلال من يدخل في طاعته، وإنما هو دين كريم يعز الكريم ولا يذله.

فلم يذكر النبي ﷺ في هذا الأمان العام أن من أسلم فهو آمن، مع أن من أسلم فهو آمن قطعاً، لأنه خشي أن يذكر هذا فيدخل بعضهم في الإسلام حقنا لدمه، لا عن اعتقاد بصحته، وهو إنما يريد من الناس إيمانا صحيحا، لا إيمانا مدخولا، لأنه لا فائدة في إيمان لا يكون عن اعتقاد صحيح.

وقد فهمت قريش من هذا الأمان أنه ليس فيه إكراه على الدخول في الإسلام، فبقى فريق منها على شركه بعد فتح مكة، وقد تركت له حريته الدينية في ذلك إلى أن دخل في الإسلام عن اعتقاد منه بصحته.

وفى هذا أيضا دليل أي دليل على أن القتال الذي أمر به النبي ﷺ في الحديث السابق ليس لأجل إدخال الناس به كرها في الإسلام، وإنما «حتى» فيه للغاية لا للتعليل كما سبق، على أن

هذا الحديث حديث آحاد، وأحاديث الآحاد إنما تفيد الظن، والظن لا يجب العمل به في العقائد، وحق الناس في الحرية الدينية من باب العقائد لا الفروع، كما هو ظاهر كل الظهور، وهو حق الحقوق المعلومة بالضرورة في الدين، فلا يصح أن نتركه بما يفيد هذا الحديث من الظن، لأن الظن لا يغني شيئاً من العلم، ولا سيما إذا كان في درجة العلم الضروري.

## ٢ - إطلاق حرية الاعتقاد في الإسلام:

والحرية الدينية حق عام في الإسلام لجميع الناس على اختلاف مللهم ونحلهم، من أهل كتاب، وممن لهم شبهة كتاب، ومن مشركين، ومن ملحدين، وممن يتفرع من هذه الأصناف بالغاً ما بلغ أمرهم.

فهو يقبل أهل الكتاب في دولته على جزية يعطونها له في نظير حمايته لهم، ولهم أن يعطوها باسم الصدقة التي يعطيها المسلمون لدولتهم فلا يكون هناك فرق في ذلك بينهم وبين المسلمين، كما قبل عمر بن الخطاب من نصارى العرب في خلافته أن يعطوا الجزية باسم الصدقة، لأن الإسلام دين حقائق لا دين ألفاظ، فلا يهمه أن يسموا ما يعطونه باسم الجزية أو باسم الصدقة، وهذا حق لأهل الكتاب ثابت بالإجماع لأنه منصوص عليه في القرآن، كما سبق في قوله تعالى في الآية ٢٩ من سورة التوبة.

والمشهور في فقهننا قصر هذا الحق على أهل الكتاب دون غيرهم من المشركين ونحوهم، وهناك مذاهب لا تفرق في هذا الحق بين أهل الكتاب والمشركين، والحق في هذا مع هذه المذاهب وإن لم تكن مشهورة.

فقد روى عن سليمان بن بريدة عن أبيه عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله، وبمن معه من المسلمين خيراً، ثم قال: اغزوا على اسم الله، قاتلوا من كفر بالله، ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدًا. وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال، فأيهن أجابوك إليها فاقبل منهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، فإن أبوا فأخبرهم بأنهم يكونون كأغراب المسلمين، ولا يكون لهم في الغنيمة والفىء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فاسألهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم، وإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم - الحديث.

فهذا الحديث يدل على قبول الجزية من كل كافر: كتابي أو غير كتابي، عربي أو غير عربي، وإلى هذا ذهب مالك والأوزاعي وغيرهما وهو الحق الذي يجب الأخذ به، لأن حق الحرية الدينية من الحقوق الإنسانية التي لا يصح أن يفترق فيها دين عن دين، ولا أن يفترق فيها جنس عن جنس، فلكل إنسان أن يعتقد ما يشاء في الدنيا، وحسابه على الله تعالى في الآخرة، وليس من حقنا أن نحاسبه بشيء على ما يعتقد، لأنه إنسان عاقل يتحمل مسؤولية

اعتقاده، ولا نتحملها نحن عنه. فليس لنا أن نحاسبه على شيء من شأن نفسه وحدها، ولا شأن لنا معه فيه.

هذا ويجب أن يعلم أن الإسلام لا يفرض علينا أن نستمر في قتال من قاتلنا إلى أن نهزمه ونأخذ الجزية منه، لأنه إذا جنح للسلم قبل أن نهزمه وجب علينا أن نجيبه إلى السلم، وله أن يوادعنا على ترك القتال من غير أخذ جزية منه، كما وادع النبي ﷺ قريشاً في صلح الحديبية من غير أن يأخذ منها جزية ولا غيرها، بل قبل منها شروطاً كانت قاسية على المسلمين، حقناً للدماء، وإيثاراً للسلم، وكرها للقتال.

وقد جاء في كتاب «محاسن الإسلام وشرائع السلام» لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن البخاري، أن الجزية لم تجب على من وجبت عليهم لأجل كفرهم، وإنما وجبت لأجل حربهم لنا، فهي تعويض لنا عما ضاع منا في حربهم، ولهذا لم تجب على النسوان والذراري ونحوهم ممن لا يصلح للحرب.

### ٣ - المرتد في القرآن والحديث:

فأما القرآن فقد ذكر الارتداد عن الدين في كثير من آياته، ويكفيها هنا ذكر بعضها، لأنه داعي إلى ذكرها كلها:

ومن هذا قوله تعالى في الآية ٢١٧ من سورة البقرة: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ (٢١٧).

وقوله في الآية ١٤٩ من سورة آل عمران: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يُرَدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَسِرِينَ ﴿١٤٩﴾

وقوله تعالى في الآية ٢٥ من سورة محمد: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَرْتَدُوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْهُدَىٰ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمَلَىٰ لَهُمْ ﴿٢٥﴾

وقوله تعالى في الآية ٥٤ من سورة المائدة: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴿٥٤﴾

وقوله تعالى في الآية ٢١ من سورة المائدة: ﴿وَلَا تَرْجِعُوا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَسِرِينَ ﴿٢١﴾

وهذا يكفي لبيان حكم القرآن في المرتد.

وأما الحديث فقد ذكرنا منه فيما سبق قول رجل للنبي ﷺ: يا رسول الله، اتق الله، وذلك من أجل أنه أعطى غيره ولم يعطه، وكان يرى أنه أحق منه بالعطاء، وقد عد كثير من العلماء هذا ردة منه، ولهذا طلب منه خالد بن الوليد أن يأذن له في قتله، فلم يأذن له وتركه يمضي من غير أن يعاقبه بشيء على ذلك، بل من غير أن يستتيبه من هذا القول الذي عده كثير من العلماء ردة منه.

وأما سيرة النبي ﷺ ففيها أمثلة كثيرة من ذلك، وهذا في مطاولته للمنافقين الذين كفروا بعد إيمانهم، ولا ننكر أنهم كانوا

يخفون كفرهم، ولكن كان يظهر منهم أحياناً من الطعن في النبي ﷺ ما يدل على كفرهم، فلا يعاقبهم على ما يظهر منه من هذا بشيء من العقاب، بل كان يعرض عنهم ويهملمهم. وكان بعضهم يأتي إليه فينكر ما حصل منه، وبعضهم يعتذر ويظهر التوبة، ولكنها كانت توبة كاذبة لا قيمة لها، وكانوا يمضون بعدها في نفاقهم ولا يتوبون منه، وقد تركوا من غير عقاب إلى أن ماتوا على كفرهم ونفاقهم، وغاية ما عوقبوا به. أن منع النبي ﷺ من الاستغفار لهم، ومن الصلاة على موتاهم، ومن القيام على قبورهم عند دفنهم، ومثل هذا لا يسمى عقاباً في العرف القانوني.

#### ٤ - القاتل المرتد:

ويقتل المرتد المقاتل، وكان المرتد يعدُّ مقاتلاً في ذلك العهد، لأن المسلمين كانوا على عهد النبي ﷺ في حالة حرب، فكان من يرتد بعد إسلامه لا يلزم بيته، بل ينضم إلى أعداء الإسلام ليقاتل معهم، فكان الأمر بقتله على قتاله مع أولئك الأعداء، وكان عدم قتله للمنافقين الذين ارتدوا بعد إيمانهم لأنهم لم يقاتلوا المسلمين، بل كانوا أحياناً يقاتلون بجانب المسلمين، ولم يكن عدم قتلهم للجهل بكفرهم، لأن النبي ﷺ كان يعلم نفاق كثير منهم. ويجب أن يلاحظ في المنافقين أيضاً أن من كان منهم يظهر التوبة عما يظهره من الكفر في نفاقه كان يظهرها باختياره،

ولم يكن هناك إجماع له عليها، فلتكن توبة المرتد أيضاً باختياره،  
قياساً على توبة المنافق.

وبعد فإن الأقوال كثيرة جداً في المرتد، وقد أحصاها ابن حزم  
في كتابه - المحلى - فقال: كل من صح عنه أنه كان مسلماً متبرئاً  
من كل دين حاشا دين الإسلام، ثم ثبت عنه أنه ارتد عن دين  
الإسلام، وخرج إلى دين كتابي أو غير كتابي، أو إلى غير دين،  
فإن الناس اختلفوا في حكمه، فقالت طائفة: لا يستتاب، وقالت  
طائفة: يستتاب وفرقت طائفة بين من ولد في الإسلام ثم ارتد،  
وبين من أسلم بعد كفره ثم ارتد، ثم ذكر أن من قال: لا يستتاب  
انقسموا فرقتين: فقالت طائفة: يقتل المرتد تاب أو لم يتب، راجع  
الإسلام أو لم يراجع. وقالت طائفة: إن بادر فتاب قبلت منه توبته  
وسقط عنه القتل، وإن لم يظهر توبته أنفذ عليه القتل. وأما من قال:  
يستتاب، فإنهم انقسموا أقساماً: فطائفة قالت: نستتيبه مرة، فإن  
تاب وإلا قتلناه. وطائفة قالت، نستتيبه ثلاث مرات، فإن تاب  
وإلا قتلناه. وطائفة قالت: نستتيبه شهراً، فإن تاب وإلا قتلناه.  
وطائفة قالت: نستتيبه ثلاثة أيام، فإن تاب وإلا قتلناه. وطائفة  
قالت: نستتيبه مائة مرة، فإن تاب وإلا قتلناه، وطائفة قالت:  
يستتاب أبداً ولا يقتل. وأما من فرق بين المسرِّ والمعلن فإن طائفة  
قالت: من أسرَّ رده قتلناه دون استتابة ولم تقبل توبته، ومن  
أعلنها قبلنا توبته. وطائفة قالت: إن أقر المسر وصدق النية قبلنا

توبته، وإن لم يقر ولا صدق النية قتلناه ولم نقبل توبته. قال هؤلاء: وأما المعلى فنقبل توبته. وطائفة قالت: لا فرق بين المسر والمعلن فى شىء من ذلك. فطائفة قبلت توبتهما قبلت توبتهما معاً أقر المسر أو لم يقر، وطائفة لم تقبل توبة مسر ولا معلن.

والذى يهمننا من هذه الأقوال قول بعضهم: إن المرتد يستتاب أبداً ولا يقتل، لأنه قريب مما ذهبنا إليه من أن المرتد يدعى إلى العودة إلى الإسلام بالتى هى أحسن، كما يدعى إليه الكافر الأصلى سواء بسواء. وهذا القول ينسب إلى قوم ذكر منهم ابن حزم فى كتابه: «مراتب الإجماع» عمر بن الخطاب، وسفيان الثورى، وإبراهيم النخعى. وهناك رواية عن إبراهيم النخعى أنه يقتل، فيكون له فى ذلك قولان، ولا يدرى أيهما الأسبق من الآخر. وكذلك روى عن عمر ما يفيد أنه يسجن ثلاثة أيام ثم يقتل إن لم يتب، ولا مانع من أن يكون له أيضاً فى ذلك ثلاثة أقوال، لأن من المجتهدين من لا يستمر على قول واحد.

والفرق بين هذا القول وما ذهبنا إليه أنه يرى أن المرتد يستتاب أبداً، وفى هذا من الإحراج لنا وله ما فيه، لأن المسلمين يجب أن يشغلهم من دنياهم ما هو أهم من عودة مرتد إلى الإسلام، واشتغالهم باستتابة المرتد أبداً يعطلهم عن مصالحهم، وسيكون له من عقاب الله فى الآخرة، ما يغنى عن اشتغالنا باستتابته إلى ذلك الحد.

\*\*\*